الخمر في فنلندا

للأستاذ أحمد غلوش

عنيت الحكومة الفنلندية بموضوع الخمر فى بلادها عناية خاصة كان من مظاهرها توالى القيود التشريعية عليها بين حين وآخر حسب الظروف ، ففى سنة ١٨٦٦ منع تقطير الخمر فى المازل منعا باتا كان ذا أثر ظاهر فى تقليل كميات الاستهلاك العام ، ثم وضع فى سنة ١٨٩٥ نظام خاص لإنتاج الخمر وبيعها ، وبخاصة الأنواع المصنوعة من " بيرة الشعير " والأنواع المختلفة للأنبذة والخمور الخفيفة .

ثم رئى أن تزاد هذه القيود ، فمنحت المجالس البلدية سلطة أوسع فى تنفيذ القوانين الخاصة بالخمور ، ولم يسمح ببيعها إلا فى المدن فقط ، ولما كان بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها للجمهور مباحا منذ سنة ١٨٧٢ فقد وضعت هذه القيود المتوالية وزيدت الضرائب زيادة مستمرة بقصد تقليل الاستهلاك ومنع مضار الخمر .

وفى سنة ١٩٠٧ عرض على مجلس الأمة مشروع قانون خاص بتحريم المسكرات ثم عزز بمشروع ثان فى سنة ١٩٠٩ إلا أنهما لم يدخلا فى دور التنفيذ إلا سنة ١٩١٩ بعد أن استقلت فنلندا ، وأخضعت لهذا القانون جميع المشروبات التى تحتوى على ٢٪ من الكحول فحرم إنتاجها وتصديرها وبيعها ونقلها إلا لأغراض طبية أو فنية أو صناعية ، ونيط بيعها لهذه الأغراض بشركة احتكار خاصة .

ونظرا للصعوبات التى اعترضت تنفيذ القانون ، فقد أجرى استفتاء عام فى شأنها اشترك فيه نحو ٤٥٪ من الشعب ، وكانت النتيجة أن ٧٥٪ من المشتركين فى الاستفتاء طلبوا الغاء القانون فألغى فى سنة ١٩٣٢ ، وصدر فى ٥ أبريل من العام نفسه قانون آخر لتنظيم بيع الخمر هو المعمول به الآن فى فنلندا .

وجوهر هذا القانون هو الحيلولة دون إساءة استعمال الخمر والحد من أضرارها الاجتماعية والفردية ومكافحتها بين الشعب ، وذلك بتنظيم تجارتها بحيث يقضى على التجارة غير المشروعة ويصل الاستهلاك إلى أقل حد ممكن ، وقد روعى فى قانون الاتجار بالخمر سياسة الاعتدال والإقلال من الربح .

وللوصول الى تحقيق هـذه الأغراض نص القانون على أن يعهد بتقطير الخمر وبيعها وإصدارها الى شركة احتكار تمتلك الحكومة أكثر أسهمها ليكون لها فى ادارتها القول الفصل على ألا تزيد نسبة الكحول فى انتاج الشركة عن ٢٫٢٥ ٪ الا فى الأحوال الاستثنائية الخاصة ويشمل القانون أيضا المشروبات القوية التى تصنع للاستعمال فى المازل والأنبذة التى تستخرج من الثمار (berries) والفواكه والأعناب بواسطة التخمير ، وبالجملة السوائل المحتوية على نسبة معينة من الكحول خاضعة لهذا القانون .

ولا يخول لهذه الشركة أن تعطى تصريحات باستيراد الكحول أو بالبيع بالتجزئة ولكن يحق لها أن ترخص للغير بانتاج المشروبات وتقديمها للجمهور، أما الترخيص باستيراد الأدوية المحتوية على الكحول فيعطى فقط للبيوت التجارية التى تستورد السلع للصيدليات .

ويصرح بتقديم المشروبات وبيعها بالتجزئة بإذن خاص فى الفنادق الكبيرة ومطاعم الدرجة الأولى فى المراكز المزدحمة بالسكان ، كما يمكن تقديم النبيذ وخمر الشعير مع الأكل للركاب فى عربات الأكل بالسكك الحديدية وفى السفن أثناء سفرها ؛ أما فى الأرياف فيمنع بيع الخمر بالتجزئة وتقديمها إلا فى الأحوال الاستثنائية المتقدم ذكرها .

ويمنع بيع الخمر للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن إحدى وعشرين سنة ولا تقدم لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة كما يمنع بيعها للجند إلا باذن خاص من الضابط المختص ولا تباع اطلاقا للسكيرين أو الذين يصاحبونهم أو المعروفين باساءة استعمالها .

وللقائم على ادارة محل البيع بالتجزئة — وهو تابع للجنة المراقبة الحكومية — والمفتش البلدية أيضا ، الحق فى منع البيع لمدة معينة بحيث لا تزيد عن سنة للأشخاص الذين عرفوا بإساءة استعمالها ، كما يمنع البيع لأجل ، وفى أماكن الرقص وملاعب الخيل وغيرها ، وتقيد إباحة البيع فى مطاعم الدرجة الأولى بشرط ألا يحدث اضطرابا فى المكان أو يؤدى الى زيادة الاستهلاك وخصوصا بين الشبان .

وتستطيع لجنة المراقبة أن تأذن للمطاعم بتقديم الخمور لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، على أن تحدد اللجنة أسعار البيع بحيث لا تزيد عن الأثمان التى يدفعها أصحاب الحانات مضافا اليها ربح معتدل لتغطية المصروفات التى تستلزمها الخدمة ، وتضع اللجنة الشروط اللازمة لتقديم الخمر . ولها أن تلغى التصريحات الممنوحة اذا اسيء استعمالها ولم تنفذ الشروط بدقة وليس عليها فى هذه الحالات أن تؤدى أى تعويض .

وتعين الحكومة أعضاء لجنة المراقبة فى شركة الكحول، وهم الذين يختارون لجنة المديرين على أن تناقش الحكومة الميزانية التى تقدمها هذه اللجنة قبل التصديق عليها ويشترك فى اجتماع هاتين اللجنتين مندوب من قبل وزارة الشئون الاجتماعية .

وعند نظر الميزانية يستبعد مبلغ مناسب من الدخل السنوى للشركة يضاف الى الاحتياطى العام وتدفع ٧٪ على الأكثر قيمة أرباح الأسهم ثم يسلم الباقى الى الحكومة لتتصرف فيه فتعطى كل شخص " فنلندى " مايوازى ١٢ ماركا فنلنديا على أن يكون اسمه مقيدا فى الجهة نفسها قبل ذلك التاريخ بسنة على أن لا يزيد مجموع المبالغ المدفوعة عن ٣٠٪ من الباقى ويستعمل مبلغ يتراوح بين ٣٥٪ و ٥٠٪ من الربح السنوى فى زيادة رأس المال المدفوع للتأمين ضد الشيخوخة والعجز ، ويصرف الباقى بعد ذلك فى ترقية وسائل المكافحة وعلاج السكارى ومكافحة الاتجار غير المشروع بالخمر وغير ذلك من الأغراض التى تدخل فى باب المصروفات الاجتماعية للحكومة .

ويتضح مما تقدم انه ينبغى ألا يكون غرض الحكومة الاستفادة من تجارة الخمر ولكن العمل على مكافحتها وتحقيق وسائل الاعتدال فى تعاطيها ومراقبة تنفيذ قانون الخمور التى هى من واجبات وزارة الشئون الاجتماعية بوساطة مفتشيها ورجال البوليس .

وفضلا عن ذلك فان لجان المجالس البلدية التى تصرح ببيع الخمور بالتجزئة فى دائرتها تعين مفتشا ليراقب تنفيذ القوانين والشروط المتعلقة بتجارة الخمر ، واذا اقتضى الأمر تعين لجنة من ثلاثة أعضاء مهمتها مكافحة الخمر ومراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بها .

ولا يسمح لشخص واحد من المشتغلين بانتاجها أو بيعها بحيازة أكثر من عشرين لترا من النبيذ أو خمر الشعير وخمسة لترات من المشروبات الروحية ، على أنه يمكن اقتناء كمية أكثر قليلا من هذه بتصريح خاص من البوليس .

ولا يباع لشخص واحد فى المرة الواحدة أكثر من لترين من المشروبات الروحية وأربعة لترات من النبيذ القوى ومثلها من النبيذ الخفيف وخمر الشعير ، ويبيح القانون للشارى خزن هذه الكميات دون ترخيص أو تصريح خاص ، وقد فرضت عقوبة صارمة على مخالفى هذا القانون تكفل تضييق دائرة المخالفات الى حد بعيد . ومنذ صدر هذا القانون ظهرت مقترحات كثيرة كانت ذات أهمية كبرى ، وقد شكلت فى بدء العام الماضى لجنة حكومية لمناقشة الاصلاحات التى يرى ادخالها على القانون فى المستقبل وتقديم الاقتراحات المناسبة لترقية العمل فى مكافحة المسكرات و ينتظر أن تتقدم اللجنة بمقترحاتها فى أجل قريب وهى مقترحات يبدو أنها ستكون ذات أثر بعيد فى مكافحة المسكرات والتقليل من اضرارها .

مكافحة الخمر فى فنلندا :

لبثت فنلندا مدة طويلة من الزمن وهى معتبرة بين دول أوربا التى تستهلك أقل كمية ممكنة من الخمر ، ولعل ذلك راجع إلى أسباب كثيرة من أهمها تحريم بيع الخمر وتقديمها فى الأرياف. والمعلوم أن سواد الشعب الفنلندى يعيش على الزراعة . ولقد كان الاستهلاك المحلى فى النصف الأول من القرن الماضى بالغا أقصى حد وصل إليه من الزيادة وذلك لأن التقطير فى المنازل كان مباحا قبل أن يصدر القانون بمنعه ، فلقد بلغ استهلاك الشخص الواحد ٨ لترات نسبة الكحول فيها ١٠٠ ٪ فلما حرم التقطير فى المنازل سنة ١٨٦٦ نقص الاستهلاك العام نقصا محسوسا ، على الرغم من زيادة استهلاك خمر البيرة ، إذ بلغ مجموع ماستهلك من الكحول فى المشروبات المختلفة لكل شخص :

من سنة ١٨٨١ إلى سنة ١٨٨٥ — ٩٥ و ٢ لترا
« « ١٩٠١ « ١٩٠٥ — ٧٢ و ١ «
« « ١٩١١ « ١٩١٣ — ٤٠ و ١ «
« « ١٩١٤ « ١٩١٨ — ٤٥ ٪ «

وليس من الممكن وضع إحصاء دقيق عن الكمية التى كانت تستهلك من الكحول فى عهد المنع ، إذ تختلف الآراء فى ذلك اختلافا كبيرا ، فبحسب إحصاء سنة ١٩٣٨ بلغ مايستهلكه الشخص الواحد ٧٥,٥ ٪ من الخمور القوية و ٢٤,٥ ٪ من الأنبذة وخمر الشعير ، وكانت جميع المشروبات التى تحتوى على أكثر من ٢ ٪ من وزنها كحولا تعتبر كحولية ، وقد رفع القانون الحالى النسبة إلى ٢,٢٥ ٪ ولا جدال فى أن الاستهلاك فى هذه الأيام قد زاد زيادة كبيرة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الماضية .

على أن استعمال المشروبات الروحية بفنلندا ليس قياسا ، ولكنه عرضى يحدث فى أيام خاصة. ونسبة الذين يتجاوزون الحد فى الشرب بفنلندا أقل منها فى البلاد الأخرى ، وقد وضع النظام الحالى فى أثناء الأزمة الاقتصادية التى كانت عاملا من عوامل امتناع الناس عن شراء الخمر وشربها الى حد ما ، فلما انتعشت الحالة الاقتصادية ارتفعت أسعار الخمر ولكن تعاطيها أصبح خاضعا لمؤثرات خاصة فى كل الدول ، فالحياة العصرية بمستلزماتها من إقبال الناس على الألعاب الرياضية والعيش فى الهواء الطلق والاستمتاع بجمال الطبيعة قلل من الميل الى شرب الخمر عند كثير من الطبقات كما كانت قيادة السيارات سببا فى ابتعاد عشرات الألوف عن شرب الخمر لشعورهم بضرورة تحكمهم فى أعصابهم وسيطرتهم على جميع قواهم البدنية والعقلية ، كما أن جمعيات منع المسكرات كانت ذات أثر مباشر وغير مباشر فى الاقلال من تعاطى الخمر .

حركة منع المسكرات :

شعر كثير من المسئولين بالقلق لميل الظاهر الى شرب الخمر أثناء تقطيرها فى المنازل وأثرت الحركة الدينية فى النصف الأول من القرن الماضى فى شعور الأهلين تأثيرا بارزا زاد من قلق أولئك المسئولين، وكان فى مقدمة الداعين الى محاربة الخمر ومكافحتها "هنريك رنكست" الكاتب الخطيب الدينى المشهور الذى وضع ألوف النشرات ووزعها على الأهلين مبينا فيها أضرار الخمر حتى لقد ذهب فى حماسته الى حمل الناس على توقيع ملتمس يطلبون فيه تحريم الخمر تحريما باتا، وكذلك اشترك زعماء الحركة الوطنية فى محاربة الخمر والدعوة الى تحريمها وكان فى مقدمتهم "الياس لنروت" Elias Lunnrot وهو الشاعر الفنلندى الكبير الذى جمع الأناشيد الوطنية والأغانى الشعبية فى مجموعة "كنتلتارا" فقد حاول بكتابة الطرق ومنها الكتابة والنشر أن يظهر الناس على الخطر الكامن فى الخمر والضرر الذى يحيق بشاربها، والى مجهوداته يرجع الفضل فى إنشاء أول جمعية لمنع المسكرات بفنلندا .

وقد طبعت بفنلندا أيضا الرسالة المشهورة التى كتبها روبرت برد Robert Baird مبعوث الجمعية الأمريكية لمنع الخمر، وكان ذلك دافعا لبعض رجال الجامعة فى سنة ١٨٥٣ فجمعوا أموالا لطبع الكتب فى تحريم الخمر وأخرجوا منها فى السنة التالية عددا كبيرا نشروه بين الناس وقد ثابر جماعة من أنصار الاعتدال فى شربها ومنهم السياسى المشهور "سنلمان" Snellman على دعوتهم ضد الخمر الى أن كانت النتيجة تحولا فى الرأى العام أدى الى تحريم التقطير فى المنازل .

تربية الشباب على الامتناع عن المسكرات :

ولما كان القائمون بالدعوة الى منع المسكرات يرون من الملائم أن ينشأ الشباب على الامتناع عن المسكرات وجعل ذلك من أصول التربية الأولى ، فقد بدئ بتنفيذ هذا الرأى منذ عهد بعيد فأنشئت للأطفال جمعيات خاصة تابعة للجمعيات العادية أو مستقلة عنها متأثرة فى ذلك بالنظم المعمول بها فى مثيلاتها فى الجمعيات بانجلترا ، وقد بلغ عدد هذه الجمعيات ٢٠٥٢ جمعية ينتسب إليها ٥٠ ألف طفل وهى تطبع لهم الكتب وتضع لهم المقررات المناسبة لعقولهم وتصدر لهم صحيفة خاصة وتذيع المحاضرات فى المدارس وتعقد بينهم مباريات ومسابقات من قبيل الدعوة الى مبادئها . كما قام المدرسون الذين يتكلمون اللغة الأسوجية بتأسيس جمعية لمنع المسكرات بدأت أعمالها منذ وقت قريب .

وتوجد الآن بين طلبة المدارس الثانوية هيئة خاصة تسمى عصبة الطلبة الفنلنديين للامتناع عن المسكرات ، وفى سنة ١٩٣٤ كان لها فروع فى ٦١٨ مدرسة و بن أعضائها ٢٤١ مدرسا وترسل العصبة إلى فروعها محاضرين وتنظم لهم اختبارات فى موضوع الخمر واجتنابها ، وتعقد بين أعضائها مسابقات ، وتنظم لهم اجتماعات صيفية يحضرها مئات من تلامذة وتلميذات المدارس فى كل عام ، وكذلك تعنى العصبة بكل ما يعود با فائدة على البنين والبنات فى هذا الموضوع .

برنامج الدراسة :

فى سنة ١٩١٠ بدئ بتدريس " تأثير الخمر " فى المدارس الأولية ثم أدخلت هذه الدارسة سنة ١٩١٢ فى المدارس الثانوية . وكان الجزء الخاص بالصحة يدرس لهم فى حصص النبات والصحة . أما سائر النواحى الأخرى المتصلة بالموضوع فكانت تدرس لهم فى حصص الديانة والتاريخ واللغة وغيرها .

وخصصت برامج أخرى فى موضوع الخمر لمدارس المعلمات ومعهد التربية البدنية التابع للجامعة ، وتقوم عصبة المعلمين لمنع المسكرات كل عام بالقاء محاضرات فى التربية على الامتناع عن المسكرات ، ووضع مقررات خاصة للدراسة وكتب مسهبة وأخرى مختصرة تتضمن التعليمات الخاصة بمنع المسكرات .

ولما لوحظ أن بعض المدارس الثانوية أهملت هذه البرامج أو جعلتها تدرس عرضا مع المواد الأخرى ، اقترح أن يقوم بتدريسها مدرسون لا يشربون الخمر .

وفى ربيع سنة ١٩٣٩ عرض على البرلمان مشروع قانون يجعل (علم الكحول) مادة مستقلة فى المدارس الثانوية على أن يناط تدريسها بالمعلمين الذين يبدون اهتماما بهذا الموضوع وتكون لديهم المؤهلات الكافية ، كما أيدت الحكومة انشاء جمعيات ، تسمى (فرق الأمل) Bands of Hope ليكون نشر الدعوة بين الأطفال أعظم أثرا وأقرب فائدة خصوصا بين طلبة المدارس الابتدائية .

المؤلفات الخاصة بمنع المسكرات :

وقد ظهرت مطبوعات خاصة بمنع المسكرات ، من أهمها المجموعة التى أصدرها الدكتور جرانفلت Granflt فى ١٦٧٧ صفحة وهى تذكار ثمين للزعيم الأول لحركة منع المسكرات

بفنلندا ، ثم كتاب (مشكلة الخمر) لمؤلفه الدكتور ماتى Matti وكتاب (مشكلة الخمر الاجتماعية) لمؤلفه الأستاذ فيونما Voionmaa وقد شرح فيه الموضوع من الوجهة الاجتماعية شرحا يتفق مع الآراء الحديثة .

وقد بحث الأستاذان تيجرشتت Tigerstedt ولاتنين Latinen الموضوع من الوجهة الطبية فى عدة رسائل وكتب ، كما بحثه الدكتور هرمايا Harmaya من الناحية الاجتماعية أيضا وتحدث كتاب الدكتور توفينين Tuavinena عن تأثير الخمر فى اتقان العمل ، وبحث الأستاذ سوميلا Zoamela مسألة تأثير الخمر على الرياضيين ، ووضع غير هؤلاء كتبا كثيرة فى تاريخ منع الخمر بفنلندا ، ونشرت نتائج بحوث كثيرة فى الأقطار الأخرى بعد ترجمتها إلى اللغتين الفنلندية والأسوجية ، وطبعت كتب مطولة وأخرى مختصرة فى الارشادات الخاصة بالامتناع عن المسكرات ومن أهمها دائرة معارف تحتوى على ١٧٩١ نمرا تبحث فى مشكلة الخمر من جميع نواحيها . ومن سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٩٣٥ ظهر ٤٧٤٦ مؤلفا باللغة الفنلندية بلغ مجموع صفحاتها مائة ألف صفحة ذلك فضلا عن مؤلفات كثيرة ظهرت فى اللغة الأسوجية بفنلندا .

وتعمل جمعيات منع المسكرات بفنلندا على اعداد محاضرات فى موضوع الخمر تلقى فى مختلف الأندية فى بقاع العالم ، وللجمعيات الكبيرة منها محاضرون يتنقلون فى أنحاء البلاد ، وفى بعض الأحيان تقوم الجمعيات الصغيرة أيضا بارسال محاضرين من أعضائها لإلقاء المحاضرات على المراهقين والأطفال . وقد تطلب بعض الجمعيات إلى خطباء بارزين ممن يعنيهم الأمر أن يلقوا خطبا فى مناسبات خاصة ، حتى لقد بلغ عدد المحاضرات التى ألقيت فى فنلندا سنة ١٩٣٢ — ٩٩٢١ محاضرة وفى سنة ١٩٣٤ — ١٢٣٩٩ محاضرة وفى سنة ١٩٣٧ — ١٥٤٠٦ محاضرة .

وفى سنة ١٩٣٧ أنشئ مكتب خاص للمحاضرات العامة لمنع المسكرات تديره عصبة مكافحة المسكرات الجامعية ، ولكل انسان الحق فى أن يكلف أحد الخبراء المدونة أسماؤهم فى سجل خاص أقرته الجمعية المركزية أن يحاضر مقابل مبلغ زهيد يدفعه الطالب عن كل محاضرة ويدفع المكتب مصاريف الانتقال والأتعاب .

وتذاع بعض هذه المحاضرات بالراديو من شركة الاذاعة الفنلندية ، ووؤساء مكتب برنامج الاذاعة مستعدون دائما لتحقيق رغبات القائمين على مكافحة الخمور ولكن مكتب المحاضرات العامة ضد المسكرات يتقدم فى ربيع كل عام إلى شركة الاذاعة بالبرنامج السنوى الذى ينوى إذاعته بعد التصديق عليه من اللجنة المركزية وهم عادة يذيعون محاضرة واحدة كل شهر عدا بعض الموضوعات الهامة والمناقشات المتصلة بالموضوع .

جمعيات منع المسكرات والتربية العامة :

وفى جميع الأقطار الشمالية تعمل جمعيات منع المسكرات على المساهمة فى تربية الشعب وتثقيفه. وقد وضعت كثير منها مكتباتها تحت تصرف الأعضاء، وهم يتبعون فى فنلندا طريقة حديثة تقضى بنشر برنامج المواد التى يعقد فيها الامتحان، فاذا أراد بعضهم أن يدرس موضوعا خاصا فان عليه أن يتصل بإحدى الجماعات ليدرسه فيها ثم يؤدى الامتحان، ويمكن لأى فرد أن يناقش فى الاجتماعات التى تعقدها الجماعات فى أى موضوع يشاء .

وليكون عمل هذه الجماعات أوفى نظاما تعين لجنة تشترك فيها عدة من الهيئات المشتغلة بالتربية على أن يغير موضوع الدراسة كل سنة بما يكون أكثر فائدة وتمشيا مع الظروف ، وهم يرون أنه فضلا عن القراءة النظرية البحتة ينبغى الاطلاع على بعض القصص الخيالية ، والاستعانة بالموسيقى فى التأثير ، ولهذا تقتنى كل جمعية " أوركسترا " كاملة كما تؤلف كل جمعية فرقة للغناء .

ولأن الشعر التمثيلى مرغوب فيه لدى الشعب الفنلندى أكثر منه لدى أى شعب آخر ، فهم يعمدون أحيانا إلى تمثيل مسرحيات منه فى بعض الاحتفالات التى تقيمها الجمعيات . كما أن الألعاب الرياضية بجميع أنواعها محبوبة عند أعضاء جمعيات منع المسكرات ولهم اتحاد رياضى خاص بهم ، وقد فكر بعضهم فى إحياء الرقص الفنلندى الشعبى والاستعاضة به عن الرقص الحديث .

مما تقدم يتضح أن الشعب الفنلندى أصبح يميل إلى الأخذ بتربية بعيدة عن الخمر ، وقد حصل على نتائج حسنة فى هذا الشأن .

جمعيات التربية الأخرى ومنع المسكرات :

قامت جمعيات التربية المسيحية بقسط كبير من العمل فى سبيل مكافحة الخمر ، وأكبر هذه الجمعيات "اتحاد الشبان" وعدد أعضائه ستون ألفا ، وله لجنة خاصة لمنع المسكرات ، ويعمل الاتحاد على إلقاء ألوف المحاضرات سنويا فى مشكلة الخمر ، وجمعيات التربية تعمل بالروح نفسها التى تعمل بها جمعيات منع المسكرات ، وكذلك الشأن فى جمعية الشبان المسيحية الفنلندية التى تجعل مكافحة الخمر من أهم أعمالها ، فهى تحرم على الأطفال تناول أى نوع من أنواع الخمر ، وليست نواديها فى الواقع إلا بيئات لمنع المسكرات .

كما يقوم القساوسة فى دائرة أعمالهم بالدعوة إلى الامتناع عن الخمر بتاتا ، وكذلك اتباع الكنيسة الحرة ، كما أنه توجد مستعمرات فى المراكز الصناعية بفنلندا تهتم بمكافحة الخمر اهتماما جديا .

وقد بذلت جمعيات التربية المركزية المختلفة عناية كبيرة فى سبيل مكافحة الخمر ، ففى عصبة التربية للعمال تخصصت جماعات معينة لهذا الموضوع وأنشأت مناهج خاصة لدراسة العمال بالاشتراك مع عصبة مكافحة الخمر الديمقراطية الاشتراكية وفى " اكاديمية " العمال المتصلة بالهيئة المذكورة تدرس مشكلة الخمر من الناحية الاجتماعية ، وتشترك اللجنة المركزية للدراسات التى تقررها الهيئات المختلفة فى المكافحة . وقد عقد لهذا امتحانان اشترك فى الثانى منهما حوالى عشرة آلاف شخص .

ويلاحظ أيضا أن كثيرا من الجمعيات النسائية اشتركت اشتراكا فعليا فى أعمال مكافحة الخمر كجمعية اتحاد (مارتا Marta) وعصبة نساء الفلاحة التى أدخلت فى برنامجها الخاص " مكافحة الخمر " .

الدعاية العامة للامتناع عن المسكرات :

تكاد طرق الدعاية للامتناع عن المسكرات فى فنلندا تشبه مثيلاتها فى البلدان الأخرى . وفيما يلى بعضها :

(أ) أسبوع المكافحة . ويعقد كل سنة فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وتشترك فيه الهيئات الكبيرة للتعليم والمدارس والكنيسة ، وتشرف على تنظيمه اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الفنلندية تعاونها فى ذلك اللجنة المركزية لجمعيات منع المسكرات الأسوجية ، ويوضع اعلان كبير فى الأماكن العامة ، وتوزع اللجنتان المذكورتان وبعض الجمعيات الخاصة كتبا صغيرة تتضمن المحاضرات والخطب التى ستلقى فى الاجتماعات التى ستعقد فى غضون الأسبوع ، كما توزع هذه الكتب على المدارس والجمعيات المختلفة ، ويعمد رجال الدين الى ذكر مشكلة الخمر والحث على اجتنابها فى الخطب التى يلقونها . وتنشر الصحف المقالات التى ترسل اليها وتكون خاصة بهذا الموضوع .

(ب) أما المعرض الدورى لمنع المسكرات فهو نتيجة العمل المشترك الذى تقوم به الجمعيات المختلفة وتشرف عليه اللجنة المركزية للجمعيات الفنلندية . ويحتوى المعرض على مائة إعلان ولوحة ، وقد صنعت لهذه اللوحات والاعلانات إطارات من المعدن ومن أهم ما يعرض فيه أشرطة سينمائية حديثة متصلة بالموضوع .

ويقام هذا المعرض فى بلدان كثيرة من فنلندا حيث يزوره جمهور كبير جدا ، كما تعنى المدارس بارسال طلبتها اليه صحبة مدرسيهم .

(ج) تؤدى الأشرطة السينمائية قسطا كبيرا من الغرض الهام الذى يقام من أجله المعرض فهى تقوم بالدعاية وشرح وسائل التربية، وقد أخرجت إحدى الجمعيات شريطا اسمه " وكانت بحيرة من نار تحترق " وضعت قصته الكاتبة الفنلندية المشهورة الآنسة تلفيو Talvio ولدى جمعيات منع المسكرات كثير من المتخرجين وقد اشتريت بعض الأشرطة الخاصة من أمريكا وسويسرا والسويد . ووضعت الجمعيات أشرطة أخرى تبين خطوات العمل الذى تقوم به وأدواره .

عمل الحكومة فى مكافحة الخمر :

اهتمت الحكومة الفنلندية بموضوع مكافحة الخمر اهتماما يذكر ، فأدرجت فى الميزانية العامة مبالغ كبيرة لهذا الغرض تتولى انفاقها وزارات الشؤون الاجتماعية والمعارف والدفاع الوطنى .

فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتوزيع الإعانات على جمعيات المكافحة. ففى سنة ١٩٣٩ بلغت قيمة المصروفات ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مارك فنلندى منها ٢٠٠,٠٠٠ مارك لمصروفات المؤتمر الثانى عشر لمكافحة الخمر ، وتراقب الوزارة المذكورة سير أعمال المكافحة والتصرف فى الإعانات وتنفيذ القانون فيما يختص بمعاملة السكارى واستعمال رءوس الأموال الموضوعة لهذا الغرض .

وأصدرت وزارة المعارف مليونا وخمسمائة ألف مارك لمكافأة المدرسين الذين يديرون جمعيات الأطفال بالمدارس أو يقومون بالقاء المحاضرات وبث الارشادات فى نفوس النشء .

وقد خصصت وزارة الدفاع مبالغ كبيرة لنشر الثقافة ، فمنها ما يصرف فى بيان أضرار الخمر وسوء نتائج تعاطيها ، ومنها ما يصرف على غير ذلك من الأغراض المناسبة .

وقد ساعد موقف الحكومة الفنلندية مساعدة كبرى على تقدم العمل فى الجمعيات حتى لقد يعزى نجاحها بعد الحرب الكبرى الماضية الى ذلك الموقف الكريم الذى وقفته هذه الحكومة .

أحمد غلوش

رئيس جمعية منع المسكرات